

من أعضاء اللجنة التقنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد ممثلو المركزيات النقابية :

- الاتحاد المغربي للشغل.
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
- الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.
- الفدرالية الديمقراطية للشغل.
- الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

الرباط في 4 أكتوبر 2010

إلى السيد الوزير الأول المحترم

الموضوع: عدم احترام المنهجية المتوافق عليها داخل اللجنة التقنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد

تحية واحتراما وبعد،

السيد الوزير الأول المحترم، نتابع داخل مركزياتنا منذ سنة 2004 تطور ملف التقاعد من خلال مشاركتنا في أشغال اللجنة التقنية لإصلاح أنظمة التقاعد التي عهد إليها بمهمة متابعة الدراسات والإعداد التقني لهذا الملف مع ضرورة الرجوع إلى اللجنة الوطنية التي ترأسونها كلما دعت الضرورة إلى ذلك، بحيث كان آخر اجتماع للجنة الوطنية في 26 أبريل 2007. واليوم وبعد انتهاء مكتب الدراسات الدولي من أشغاله وفي الوقت الذي كان من المفروض على اللجنة التقنية بكل مكوناتها أن تشرع في مناقشة كل ما جاء في الدراسة الآنفة الذكر، فوجئنا كنقابيين بما يلي:

- رفض مناقشة التقرير النهائي لمكتب الدراسات الذي لم نتوصل به إلا بتاريخ 2 غشت 2010؛
- الإصرار على رفع تقرير باسم اللجنة التقنية إليكم بالرغم من أنها أي اللجنة التقنية تتبرأ منه وخاصة الطرف النقابي الذي لم تتح له فرصة استيفاء كل ما يلزم من الوقت لنقاش الموضوع؛
- الانحراف على مبدأ التوافق في اتخاذ القرارات الذي كان معمولا به منذ انطلاق أشغال اللجنة؛
- محاولة اختزال إصلاح أنظمة التقاعد في مراجعة بعد المقاييس خلافا لدفتر التحملات الذي صادقت عليه اللجنة الوطنية في أبريل 2007؛
- عدم الالتزام ببرنامج العمل المسطر وخاصة ما يتعلق بالتعاون مع مكتب العمل الدولي والاستئناس برأيه في الموضوع علما بأن هذا الشرط تم الاتفاق عليه كما يتأكد ذلك من خلال محاضر أشغال اللجنة، وخاصة:

○ محضر اجتماع 14 أكتوبر 2009؛

○ محضر اجتماع 13 يناير 2010؛

○ محضر اجتماع 20 أبريل 2010؛

○ اجتماع 27 ماي 2010؛

○ اجتماعات غشت 2010.

- الاقتصار على الاطلاع عن تجريبي الأردن والبنك العالمي بواشنطن والتخلي عن كل التجارب المهمة في مجال التقاعد التي كان من المقرر الاستئناس بها (البرتغال، السويد...)
- تشبث سكرتارية اللجنة بالتقرير المقترح رغم الاحتجاجات التي أثارها مضمونه داخل اللجنة؛
- محاولة فرض آجال لتقديم التقرير المقترحات وهذا الأمر لم يتقرر داخل اللجنة.

السيد الوزير الأول المحترم، إننا كلجنة تقنية:

- ◀ على استعداد تام لتحمل مسؤولياتنا للإسهام في إصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب شريطة الالتزام بما هو متوافق عليه داخل اللجنة التقنية، ونؤكد على تشبثنا بالعمل المشترك ومبدأ التوافق باعتباره عنصرا أساسيا في إنجاح أي إصلاح.
- ◀ نعتبر أن شروط تقديم مقترح متكامل للإصلاح ما زالت لم تتوفر نظرا لغياب رأي مكتب العمل الدولي الذي كما تعلمون يعتمد مقاربة اجتماعية؛
- ◀ ندعوكم وعبركم كل مكونات الحكومة للتروي والعمل على الالتزام بما تم الاتفاق عليه داخل اللجنة الوطنية، وذلك بالعدول عن أي تعديل في القوانين المتعلقة بأنظمة التقاعد إلى حين انتهاء اللجنة التقنية من أشغالها أخذا بعين الاعتبار حساسية الملف وضرورة عدم تحميل الموظفين وحدهم تبعات العجز المالي الصندوق المغربي للتقاعد.

وتفضلوا السيد الوزير الأول المحترم، بقبول عبارات التقدير والاحترام.



هاشيمي عبد الرحمان

طرفاي عبد القادر

الحنصالي لحسن

شناوي مصطفى

هاكاش محمد

حبشي العربي

سمين سعيد

مؤلف سعيد

العزیز عبد الكريم

أمال العمري